دراسة تحليلية لاستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر وآفاق تنميتها في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠

الأستاذة/ ذهبية لطرش(*)
الأستاذ/ شافية كتاف(**)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى نجاح استراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية المعتمدة في الجزائر منذ سنة ٢٠١٠ في الارتقاء بتنافسية الفرع ومساهمته في الاقتصاد الجزائري، لا سيما التشغيل وفي الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة والارتقاء بالقدرات التصديرية خارج قطاع المحروقات، ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامته. بالإضافة إلى محاولة التعرف على أهم الاستراتيجيات المعتمدة في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠ الرامي إلى تنويع الاقتصاد الجزائري ومصادر دخله والذي يعتبر فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي القادرة على إحداث التغيير النوعي والكمي في الاقتصاد الجزائري. وقد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي حالت دون نجاح الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لتطوير مؤسسات الفرع وتحقيق الأهداف المسطرة لها، وهو ما يستدعي إعادة النظر في هذه المعوقات والعمل بكل جدية على إيجاد حلول حقيقية لها في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، لجعل مؤسسات الفرع قادرة على المساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

(*) أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف١ - البريد الالكتروني: lat-dah@hotmail.fr
(**) أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف١ - البريد الالكتروني: chafia99@yahoo.fr

الكلمات المفتاحية: الصناعات الزراعية الغذائية-الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية- النموذج الاقتصادي الجديد للنمو .

تمهيد

إمام تزايد وتيرة الانفتاح التجاري ورغبة من الجزائر في تنويع هيكل الاقتصاد وتكييف المؤسسات مع التحولات الاقتصادية العالمية في مجال المنافسة والتكنولوجيا واحترام المعايير الدولية، أولت الحكومة أهمية متزايدة لفرع الصناعات الزراعية الغذائية، بإدماجها في عملية إعادة هيكلة إحدى عشر فرع من الفروع الإنتاجية التي أدرجت في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة وفي برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري **le programme d'appui à la diversification de l'économie (DIVECO1)** بهدف رفع وتنويع الإنتاج الزراعي لتقليص الواردات والتوجه إلى التصدير بالتركيز على فروع الإنتاج الاستراتيجي، ومن جهة أخرى ضمان الاندماج والتكامل الايجابي بين القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية وتقليص العراقيل التي تحد من تطورها ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، حيث تم اعتماد منهج جديد لتطوير وتأطير فرع الصناعات الزراعية الغذائية من خلال تبني الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية التي تم الإعلان عنها في ٢١ مارس ٢٠١٠، وهي قائمة على إجراء تحليل استراتيجي لأهم شعب الإنتاج الزراعي الغذائي وتطويرها (الحبوب والزيوت، السكر، الحليب ومشتقاته)، بتوفير الدعم الكافي للموارد الإنتاجية المحلية بعد انجاز تشخيصات إستراتيجية لكل الفروع واختيار فروع مهيكلة وقابلة للترقية، وتشجيع الاستثمار فيها وتكوين إطاراتها ورأس مالها البشري بما يمكنها من إرساء معايير التنافسية والجودة، وتأمين الحضانة القانونية والتنظيمية والمؤسساتية الداعمة للاستثمار في الفرع،

بالإضافة إلى ترقية الأقاليم الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة وتشجيع انضمام المؤسسات إلى التنظيمات التعاضدية بهدف دمج كامل النشاطات المتعلقة بالصناعات الزراعية الغذائية. وإنشاء آليات للتعاون المشترك بين القطاعات والفروع مع الالتزام بالتوظيف الأمثل للمخرجات الزراعية الخام ورفع القدرة على تحويلها. إلا إن نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية بقيت جد بعيدة عن الأهداف المسطرة لها. غير أن المستجدات الطارئة على الاقتصاد الجزائري في ظل الانهيار والتراجع الملموس في أسعار مواد الطاقة في الأسواق الدولية والتي أقرت سلباً على التوازنات الاقتصادية الكلية ومدى قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية جعل الحكومة تبادر بطرح نموذج اقتصادي جديد للنمو الاقتصاد الجزائري يغطي الفترة ٢٠١٦ -٢٠٣٠ قائم على أساس تنويع مصادر خلق الثروة والدخل وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي اعتبر فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم الفروع المعول عليها لتحقيق أهداف هذا النموذج، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على الكثير من الإجراءات والآليات لتحقيق الأهداف المسطرة وتفعيل مساهمة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد الجزائري.

مما سبق تنبثق إشكالية هذا البحث: ما مدى نجاح الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق أهدافها المسطرة، وما هي تحديات تنميتها في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠ ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

أولاً: أهمية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية.

ثانيـاً: مضـمون وأهـداف اسـتراتيجية تطـوير الصـناعات الزراعيـة الغذائيـة في الجزائر.

ثالثاً: نتائج تطبيق استراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

رابعـاً: أسباب ومعوقات نجاح استراتيجية تطـوير الصـناعات الزراعيـة الغذائيـة في الجزائر.

خامسـاً: تحديات تنمية الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في ظل النمـوذج الاقتصادي الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠.

وتفصيل تلك العناصر فيما يلي:

أولاً: أهمية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية

يكتسي فـرع الصـناعات الزراعيـة الغذائيـة أهميـة كـبرى في الاقتصـاديات القطرية، يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

١- المسـاهمة في اسـتقرار أسـواق وأسـعار المنتجـات الزراعيـة الغذائيـة: تعد الصناعات الغذائية في الدول التي تتمتع بوفرة الإنتاج الزراعـي فرعـاً مهمـا يسـمح بتحويـل فـائض الإنتـاج الزراعـي في مواسـم الـوفرة إلـى مواسـم النـدرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها[١]، حيث يـتم نقل المنفعة الزمانية من المواسم التي تسجل فائضـاً في الإنتاج الحيواني والنباتي إلى المواسم قليلة الإنتاج، والمنفعة المكانيـة إلـى الأمـاكن التـي يقـل أو ينعـدم فيها الإنتاج، وهو ما يسمح بإعطـاء قيمـة اقتصـادية للمنتجـات الزراعيـة وتـوفير الغذاء بشكل مستمر والحفاظ على استقرار الأسعار والأسـواق[٢]، والحـد مـن تدهور وانخفاض عائدات القطاع الزراعي وإبعـاد المخـاطر الناتجـة عـن زيـادة الإنتـاج، وهـو بـذلك يقـدم حـلاً لمشـكلة تـأمين الأسـواق المناسـبة للمنتجـات

الزراعية، خاصة الأساسية وضمان الأمن الغذائي والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار.

٢- المساهمة في تحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي: إن إيجاد مراكز تصنيعية للمنتجات الغذائية في المناطق النائية والأرياف القريبة من مناطق الإنتاج الزراعي يساهم في تنمية هذه المناطق، وتدعيم اقتصاديات الريف وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية المتوازنة بخلق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي بالحد من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن[٣]، ورفع مستوى الدخل فيها.

٣- تعميق التكامل مع القطاع الزراعي: يشكل الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية حلقة مهمة في بنية الإنتاج الزراعي، حيث يسمح الاستيعاب الفعال والمنتظم لمخرجات القطاع الزراعي من ضمان النجاعة والاستغلال الأمثل والفعال للإنتاج، ويساهم في تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي والتقليل من الاضطرابات التي تحصل في الأسواق الزراعية واحتوائها في حالة فائض الإنتاج أو العجز. من جهة أخرى فإن إقامتها في المناطق الريفية يساعد على التخفيف من الفقر، لاسيما وأن ٧٥٪ من الفقراء على المستوى العالمي يتواجدون في المناطق الريفية وتعد الزراعة المصدر الأساسي لحصولهم على الدخل.

٤- المساهمة في عمليات التجارة الخارجية: تبرز العديد من الأسباب الاقتصادية التي تبرر التجارة في المنتجات الزراعية الغذائية منها:

٤-١: عدم قدرة أي دولة مهما كانت إمكانياتها الطبيعية والمالية والبشرية والتكنولوجية على إنتاج كافة المنتجات الغذائية التي يحتاج إليها مستهلكوها[٤]؛

٤-٢: تصدير الفائض من المنتجات الزراعية الغذائية في الدول ذات القدرات الإنتاجية العالية يمكن من تحصيل العملات الأجنبية التي توجه لاستيراد المنتجات الزراعية التي لا يمكن إنتاجها محلياً، أو إنتاجها بتكلفة مرتفعة، وتخفيض العجز التجاري في ميزان المدفوعات؛

٤-٣: تعمل بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف على تقليل وزن الأغذية مما يقلص من نفقات استيرادها.

٥- تشجع على قيام صناعات أخرى مكملة لها كصناعة العبوات المختلفة اللازمة للتعبئة البلاستيكية والزجاجية وغيرها من المنتجات الكيماوية التي يحتاج إليها في تصنيع الأغذية وحفظها، كما تسمح بتحويل مخلفات المصانع الغذائية من خلال بعض عمليات التصنيع الغذائي إلى منتجات اقتصادية(٥).

٦- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل تقلب أسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار وعدم استقرار العرض. ويبرز ذلك من خلال:

٦-١: إشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة، مع مراعاة واحترام معايير ومواصفات الإنتاج التي تحمي صحة المستهلك والبيئة.

٦-٢: تعد الصناعات الزراعية الغذائية محدداً أساسياً لإستراتيجية الأمن الغذائي، من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي الأولي، أو عن طريق تصنيع وتحويل الفائض من الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة أو المدخلات الزراعية المستوردة إلى سلع استهلاكية تؤمن الغذاء للسكان باستخدام

مختلف تقنيات الحفظ والتغليف والتسويق مما يسمح بإعطاء قيمة مضافة لهذه المنتجات(٦).

٦-٣: إنشاء الصناعات الزراعية الغذائية يساهم في تعزيز الأمن الغذائي من ناحيتين، فزيادة المخرجات الزراعية الغذائية التي توفرها هذه الصناعات يساعد على سد الحاجات الغذائية، وفي حال تصدير الفائض يوفر نقداً أجنبياً يوجه لتغطية قيمة الواردات، ومن جهة أخرى إن إقامة مشروعات جديدة تخلق فرص عمل إضافية وتوفر دخولاً للأفراد لتغطية وتأمين حاجاتهم الغذائية(٧).

٦-٤: إدخال تعديلات وتحويلات على الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية يجعل منها ذات صلاحية أكبر للتخزين لفترات أطول مقارنة بتركها في حالتها الخام، وهو ما يجعلها أكثر منفعة كونها تساعد على تقليص الخسائر الناتجة عن فساد وتلف الكميات الفائضة عن الاستهلاك الموسمي، وفي الحالة المعاكسة يمكن للدولة التي تسجل عجزاً في إنتاج هذه المواد الزراعية الخام استيرادها وإعادة تصنيعها محلياً (صناعة الزيت والسكر في الجزائر) وتحقيق المكاسب الناجمة عن فرق الأسعار، إضافة إلى المنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن إقامة هذه الصناعات (توظيف اليد العاملة، خلق مداخيل..)(٨) وإن كان ذلك يتطلب توفر البنية التحتية الملائمة للتموين بالمواد الأولية والتخزين. وقد خلصت دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة أن الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية يساهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تخفيض خسائر ما بعد الحصاد التي تصل في الحبوب إلى ٣٠٪ و٥٠٪ في الجذور و٧٠٪في الفواكه والخضر وتمديد مدة حياة المنتج وتسهيل وصوله إلى المناطق الريفية، وإضافة قيمة للسلع وتحسين نوعية

وجودة المنتجات وسلامتها نظراً لالتزامها بالمعايير، وإنشاء شهادات مناسبة وأنظمة تعقب وتتبع وتنسيق المعايير، مما يسمح بزيادة فرص وصولها إلى الأسواق[٩]. إضافة إلى قدرتها الكبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا الحديثة الضرورية في عملية تصنيع الأغذية[١٠].

ثانياً: مضمون وأهداف استراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

١- دوافع اعتماد استراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

أرجعت وزارة الصناعة دوافع تبني استراتيجية خاصة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية إلى ما يلي:

١-١: الدور المتزايد لشعب هذا الفرع في النظام الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل النمو الديموغرافي المتزايد وضعف العرض المحلي، ما جعل الجزائر تعد من الدول المستوردة الصافية للغذاء؛

١-٢: المشاركة الايجابية لفرع الصناعات الزراعية الغذائية في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (٤٥٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعي)؛

١-٣: الرغبة في إقامة إستراتيجية تنافسية للفرع (كماً ونوعاً) بجعله يتسم بالاستقرار، وفك الارتباط الكبير والمتزايد بالأسواق الخارجية وتأثره السلبي بتقلبات الأسعار الدولية غير المستقرة وأزمات الغذاء العالمية؛

١-٤: حتمية تطوير الاستثمار في الفرع وتطوير مؤسساته وتأهيلها بشكل يجعلها ترقى إلى المعايير الدولية والتكيف مع التحولات العالمية في مجال المنافسة والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، واحترام المعايير البيئية في

الإنتاج للوصول إلى صناعة حديثة منافسة، قابلة للتصدير في مختلف الأسواق الدولية وتحسين عرض المنتجات الفلاحية المحولة بما يضمن توفير مناصب شغل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

٢- أهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية

يمكن حصر أهم أهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في:

٢-١: رفع مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الناتج المحلي الصناعي من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ في سنة ٢٠١٤ بتوسيع قدرات الاستثمار وخلق مؤسسات في إطار الأقطاب التكنولوجية وتحسين الإنتاجية.

٢-٢: تكثيف نسيج الصناعات الزراعية الغذائية بإنشاء ٥٠٠ مؤسسة توظف بالمتوسط ٢٠٠ عامل وتساهم في توفير ١٠٠٠٠٠ منصب شغل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤[١١]، وتأهيل ٥٠٠ مؤسسة وفق معايير الجودة العالمية منها ٢٠٠ مؤسسة لتتوافق مع معايير الجودة **ISO 22000** .

٢-٣: رفع مستوى الاندماج والتكامل بين الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والتجارة إلى معدل يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٨٠٪ حسب فروع النشاط، واعتماد سياسة لإحلال الواردات بوضع إجراءات لدعم المنتجين تحفزهم على إدماج المواد المحلية في عملية الإنتاج محل المنتجات الأجنبية المستوردة (تثمين المادة الأولية المحلية) بانجاز ٥٠٠٠ عقد صناعي ـ فلاحي سنوياً على الأقل[١٢]. وذلك للتخفيف من مشاكل التموين بالمواد الأولية المرتبطة بالنوعية والكمية والوقت المناسب.

٢-٤: تعزيز قدرات التصدير للمؤسسات الزراعية الغذائية برفع طاقات التصدير السنوية من ١٢٠ مليون دولار قبل سنة ٢٠١٠ إلى ١,٢ مليار دولار

سنة ٢٠١٤، عبر إنشاء ٥ مجمعات اقتصادية للتصدير، وإنشاء مركز فني لدعم المؤسسات وتحسين صورة المنتجات الزراعية الغذائية ووضع إجراءات تسهل وصولها إلى الأسواق الدولية ورفع التنسيق بين المتعاملين التجاريين المحليين والأجانب وتنظيم السوق، بتفعيل دور هيئات التدخل في الأسواق ومراقبة الأسعار وإنشاء صندوق خاص بضبط وتنظيم الأسواق(١٣).

٢-٥: تعزيز قدرات وكفاءات الصناعات الزراعية الغذائية بتحسين عرض المؤهلات ومعدل تأطيرها من ٥ إلى ١٠٪ لضمان أفضل اندماج للصناعات الغذائية في البيئة الاقتصادية المعاصرة وتسهيل تأقلمها مع تقنيات التسويق والإدارة والتكنولوجيا الحديثة ومواصفات الإنتاج الوطنية والدولية(١٤). من خلال(١٥):

أ- تأهيل كل الفاعلين في فرع الصناعات الزراعية الغذائية (لا يقتصر التأهيل على المؤسسات الإنتاجية فقط بل يشمل كل الفاعلين الذين لهم علاقات ترابطية مع هذه المؤسسات)، وتطوير العنصر البشري (ضعف معدل التأطير الذي لا يتعدى ٥٪)، لا سيما وأن القدرة على تطوير الإبداع والابتكار واستقطاب التكنولوجيا الحديثة يتطلب قدرات بشرية مؤهلة ومتخصصة، ويتم ذلك بتكثيف الدورات التكوينية.

ب- ترقية الاستثمار الزراعي والصناعي، وذلك بتكييف الإطار القانوني والتنظيمي وتوسيع المزايا لصالح الأنشطة القادرة على خلق القيمة المضافة.

ج- دعم الابتكار والتجديد في الصناعات الزراعية الغذائية وترقية أساليب الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر القادر على نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، وتطوير الكفاءات والطرق التسيرية وسبل النفاذ إلى الأسواق.

٣- الآليات المعتمد لتنفيذ إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

تعتمد استراتيجيه تطوير الصناعات الزراعية الغذائية على أربعة محاور تركز على تطوير إنتاجية وتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية وتسريع إعادة التأهيل وبناء قاعدة لوجيستيكية توجه للتصدير ودفع عجلة البحث العلمي والابتكار في الفرع. ولبلوغ هذا الهدف تسعى الجزائر إلى الاعتماد على الآليات التالية:

٣-١: تفعيل دور العديد من الهيئات والهياكل الوسيطة التي تعكف على تحقيق التكامل في أدوارها لبعث نشاط مختلف الصناعات الزراعية الغذائية، من ذلك وزارة التجارة ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

٣-٢: إنشاء معاهد ومخابر متخصصة في مجال الصناعات الزراعية الغذائية، ووضع الإطار المؤسساتي المكلف بالإشراف على إقامة أدوات المنافسة وتطوير طرق تموين الصناعات الغذائية بالمدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية، فضلاً عن تأطير السوق وتعزيز المهارات والكفاءات ومؤهلات هذه الصناعة بهدف تطوير العرض الوطني من المنتجات الغذائية المحولة وتشجيع ترقية الصادرات منها في الأسواق الدولية وإحلال الواردات[١٦].

وفي هذا الإطار أكدت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية على:

أ- تشكيل لجنة وزارية مشتركة خاصة بالعتاد وإنشاء مجلس وطني للصناعات الزراعية الغذائية لتحديد وتطبيق وتقييم السياسات الوطنية المتعلقة

بها؛ إضافة إلى إنشاء مركز تقني صناعي ذو طابع وطني وصندوق للدعم المالي ب ٥٠ مليار دينار جزائري، وإنشاء أربعة أقطاب تقنية خاصة بالصناعة الزراعية الغذائية ذات طابع جهوي؛

ب- إنشاء بنك معلومات لإحصاء مختلف الفاعلين في الفرع من فلاحين ومحولين وموزعين وإنشاء أرضيات لوجيستيكية قبلية وبعدية، وإعادة تأهيل مؤسسات الفرع وإنشاء مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية؛

ج- إنشاء جهاز دعم يشجع على إدماج المواد الأولية في العملية الإنتاجية وتقليص الاستيراد ويشجع المنتجين والمحولين على انتهاج سياسة التعاقد.

٣-٣: إجراء تشخيص استراتيجي لجميع فروع النشاط وتحليل توقعات النمو فيها وترقية المناطق التي تتوفر على إمكانيات معتبرة، وتسهيل إنشاء المؤسسات وتحقيق التقارب الجغرافي وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتشجيع ظهور مؤسسات رائدة[١٧].

٤- البرنامج الوطني لترقية الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية

سطرت الجزائر مخططاً وطنياً لترقية الصناعات الزراعية الغذائية **(PNDIAA)** دخل حيز التنفيذ منذ ٢٠١٠ وامتد إلى غاية سنة ٢٠١٤ بهدف تحسين العرض المحلي من المنتجات الزراعية الغذائية وترقية المؤسسات، وإيجاد الأدوات المناسبة لإجراء التقييم الدقيق لمختلف فروع النشاط[١٨]، وتحقيق الاندماج للإنتاج المحلي وإحلال الواردات وترقية الصادرات وزيادة فرص تموقع المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية وإعداد إطار مؤسساتي لتنسيق السياسات العمومية. واعتمد هذا البرنامج على:

٤-١: وسائل التوجيه ووسائط رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية

أ-وسائل التوجيه **(instrument de pilotage)** للصناعات الزراعية الغذائية

من أهم وسائل التوجيه التي سطرت الحكومة إنشائها لتنفيذ البرنامج الوطني للصناعات الزراعية الغذائية ما يلي: مجلس الوطني للصناعات الغذائية، مفوضية وزارية للصناعات الزراعية الغذائية، مرصد للصناعات الزراعية الغذائية، لجنة متعددة القطاعات للعتاد، صندوق خاص لدعم الصناعات الزراعية الغذائية.

ب- وسائط رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية

تعتبر العناقيد الصناعية **(LES CLUSTERS AGROALIMENTAIRES)** والأقطاب التنافسية من أهم الوسائل الداعمة لرفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية. وتعرف العناقيد على أنها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين، وقد يتّسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم عدد من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل (الجامعات، هيئات التوحيد القياسي، والمؤسسات التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التعليم والمعلومات، والبحث العلمي والدعم الفني)[١٩].

كما تعرف على أنها مجموعة من المؤسسات المنخرطة في أنشطة اقتصادية متشابهة أو متصلة في منطقة جغرافية معينة والمرتبطة بعلاقات أمامية وخلفية (موردي المدخلات الأساسية أو موردي الخدمات، قنوات التسويق، المؤسسات المنتجة للسلع والمنتجات المكملة أو التي تستخدم مدخلات مشابهة أو عمالة وتكنولوجيا مقاربة)، كما يشمل العنقود مجموعة من الصناعات التي قد لا تنتمي إلى نفس الفرع إلا أن تنميتها وتطويرها معا يعد ضرورياً لتعزيز تنافسيته[٢٠]. ويكتسي التعنقد الصناعي أهمية كبرى في تعزيز

القدرات الإنتاجية ودعم تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية من خلال تحديد نقاط القوة والفرص المتاحة في الفرع ونقاط الضعف والتعرف على الخدمات الداعمة والمساندة لها والمرتبطة بها، وتدعيم قدرات التجديد وتحسين طرق تحويل المعرفة[٢١]، كما يمكن المؤسسات من الوصول إلى وفورات الحجم واستقطاب العمالة المدربة وتوفير البنية التحتية الملائمة وتدعيم خدمات الأعمال وزيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتحقيق ربحية أكبر لمؤسسات الفرع وتخفيض تكاليفها نظراً لخلق جو من المنافسة بين المؤسسات التي تدفع إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة، كما أن هذه العناقيد تمكن من إيجاد موردين محليين يوفرون لها مدخلات الإنتاج في بعض الحالات بأسعار تنافسية تفضيلية تقل عن أسعار الاستيراد، ووجود صناعات مدعمة للإنتاج تتجه إلى التخصص في إنتاج بعض المدخلات الوسيطة الضرورية لعملية الإنتاج بأسعار منخفضة مما يدعم في النهاية تنافسية الفرع[٢٢]. كما يساعد إنشاء العناقيد الصناعية في التأثير على تنافسية المؤسسات من خلال توفير المزايا التالية[٢٣]:

أ- تقليص تكاليف العملية الإنتاجية وزيادة إنتاجية المؤسسات في العنقود واستحداث أعمال جديدة في المجال، مما يساعد على ترقية القدرات والمزايا التنافسية للمنتجات ورفع فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية، وخلق فرص جديدة للتوظيف وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب- توفير البنية التحتية الملائمة للصناعة من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة؛

ج- تسهيل الحصول على العمالة المدربة والموردين المتخصصين.

د- التكامل مع وكلاء التسويق أو موردين متخصصين في مدخلات الإنتاج للحصول على مزايا الحجم والقدرة على الدخول إلى أسواق جديدة.

هـ- تسهيل عملية تبادل المعلومات والمعارف وهو ما يسمح بسرعة الاستجابة للتغيرات الطارئة والحاصلة في مجال الصناعة.

و- قيادة الإبداع في مجال النشاط بتشجيع التعلم المتبادل والابتكار الجماعي وتدفق المعرفة والتعاون في مجال الأبحاث الأساسية ذات التكلفة المرتفعة، إضافة إلى السرعة في حل المشاكل من خلال التعلم التبادلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطور المستمر؛

وتأتي أهمية إنشاء هذه العناقيد الصناعية في الجزائر لتدارك النقص الذي ميز وطبع الاستراتيجيات الصناعية السابقة التي أولت اهتماماً بطرق تحسين الإنتاج وتوفير البنية التحتية والإطار القانوني وأهملت فكرة إنشاء نظام تشابك وترابط وتكامل بين مختلف المؤسسات أو التجمعات الصناعية. كما يمكن إرجاع هذه القطيعة وتفاقم الفجوة بين القطاعات الاقتصادية إلى التبعية الكبيرة إلى الأسواق الدولية لاستيراد المواد الأولية ومدخلات الإنتاج، وهو ما سمح بنمو معتبر للواردات واختفاء جزء كبير من النسيج الصناعي أو تغيير طبيعة نشاط العديد من المؤسسات العاملة في فرع النشاط. ضف إلى ذلك محدودية المبادرات المعتمدة لتشجيع أشكال الشراكة بين المؤسسات الجزائرية وعدم إدراجها كأولوية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية والصناعية حيث اقتصرت على بعض الأدوات الخاصة بالمناولة دون الاعتماد على الترابط بمفهومه الحديث القائم على المعرفة والتمويل المشترك والخبرة[٢٤].

أما فكرة إنشاء الأقطاب التقنية للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر فتأتي كضرورة ملحة لرفع تنافسية هذه الصناعات وتقريبها من مستوى

التكنولوجيا المعتمدة في مؤسسات الدول المتقدمة، وتوفير الإجراءات المحفزة لها على الإبداع ونقل وتحويل التكنولوجيا وتراكمها واستعمالها محليا، ومرافقة المؤسسات في الجوانب التنظيمية المتعلقة بالجودة وسلامة الأغذية والتغليف والتوضيب[٢٥]، وذلك من خلال إعداد دورات تكوينية وتقديم الإعلام، إضافة إلى البحث والتطوير والتجديد. كما أنها تأتي في ظل الظروف الحالية لمؤسسات الفرع التي تعاني من نقص كبير في جوانب البحث والتطوير يمكن إيجازها في[٢٦]:

أ- الحاجة الماسة إلى وسائل الدعم العلمي والفني؛

ب- عدم تكافؤ وتطابق برامج التكوين مع الاحتياجات الجديدة المتنامية لمؤسسات الفرع؛

ج- عدم الاكتراث بأهمية البحث وعزل الكفاءات القادرة على الإبداع والتجديد وتهميشها؛

د- غياب علاقات التكامل بين الجامعات والمعاهد والقطاع المهني وغياب المعلومة الاقتصادية والتكنولوجية.

٤-٢: تقوية عمليات تموين القطاع الزراعي وتطويره

تهدف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر إلى معالجة أهم المشاكل التي تعرقل تطور القطاع الزراعي وتحسين دوره في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

أ- تقوية عمليات تموين القطاع الزراعي بوسائل ومدخلات الإنتاج: يعاني القطاع الزراعي من ضعف وتقادم وسائل الإنتاج من جرارات وحاصدات وغيرها وارتباطه باستيرادها من الأسواق الخارجية، حيث يظل

عدد الجرارات المستخدمة لكل ١٠٠ كيلو متر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر ضعيفاً لا يتعدى ١٤٠ جرار مقارنة ببعض الدول المتوسطية كالأردن (٣٦٧ جرار) وتركيا (٤٨٩) وتونس (١٤٥). لذا كان من أهم أولويات استراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية توفير وسائل وأجهزة الإنتاج الزراعي المتطورة ومختلف المدخلات الضرورية للنشاط الفلاحي بأسعار تنافسية تخفض تكاليف الإنتاج الزراعي، وتثمين استغلال المدخلات المحلية ورفع درجة اندماجها في عملية التحويل.

ب- تطوير القطاع الزراعي: تهدف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية إلى تطوير القطاع الزراعي وتقليل درجة اعتماده على الأسواق الدولية ورفع درجة التكامل بينه وبين الصناعات الزراعية الغذائية، من خلال سياسة تجديد الاقتصاد الريفي والزراعي، وهي سياسة تهدف إلى الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي والبحث عن التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وشراكة بين القطاع العام والخاص وخلق حوكمة جديدة للقطاع الزراعي والأقاليم الريفية وخصصت لذلك ١,٧ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ لدعم الاستثمارات المبرمجة وضمان استقرار أسعار بعض المنتجات كالحبوب والحليب والطماطم الصناعية والمنتجات واسعة الاستهلاك).

٤-٣: تطوير عمليات التحويل الصناعي وتأطير وضبط نشاط سوق المنتجات الزراعية الغذائية

حدد البرنامج الوطني لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية جملة من الآليات التي تسمح بتطوير عمليات تصنيع الغذاء في الجزائر وإعادة النظر في

كيفية تنظيم سوق المنتجات الزراعية الغذائية الذي تشوبه الكثير من التشوهات.

أ- تطوير عمليات التحويل الصناعي: يركز هذا الجانب على تبني معايير الجودة والمواصفات المطلوبة في الإنتاج الزراعي الغذائي التي تتماشى مع متطلبات الأسواق المحلية والدولية من خلال تبني برامج لتأهيل مؤسسات الفرع وهياكل الدعم والهيئات الوسيطة من خلال:

- تبني برنامج وطني للجودة وبرنامج دعم للمراكز الفنية والمخابر ؛

- برنامج وطني للمراقبة وبرنامج نموذجي لإدخال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة؛

- برنامج دعم الإبداع والابتكار وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

ب- تأطير وضبط نشاط سوق المنتجات الزراعية الغذائية

يواجه سوق المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر جملة من الصعوبات التي تعيق نموه المستدام، من أهمها[٢٧]:

- نمو الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تؤثر سلباً على آليات ضبط السوق وأسعار المنتجات وصعوبة تأطير ومراقبة مسار التسويق، وغياب النظافة الصحية للأغذية التي ينتج عنها عدة مخاطر على صحة وسلامة المستهلكين إضافة إلى ظاهرة التهرب والغش الضريبي؛

- غياب الشفافية في مسار توزيع المنتجات الزراعية الغذائية نظراً لندرة الهياكل التجارية الضرورية لتنظيم مسار توزيعها كأسواق الجملة والمساحات الكبرى، وتعدد الوسطاء وعدم استخدام الوثائق التجارية القانونية.

- نقص آليات ضبط السوق لضمان استقرار التموين بالمواد واسعة الاستهلاك التي يشهد مستوى عرضها وأسعارها تذبذباً واحتكار من طرف بعض مؤسسات القطاع الخاص (سيفتال في إنتاج السكر، الزيت...)

- ضعف الوسائل المادية والبشرية لضبط سوق المنتجات الزراعية الغذائية ومحاربة أشكال الغش، فعدد الأعوان المكلفين بالرقابة غير كاف لمراقبة أنشطة التجار المقيدين في السجل التجاري (١ عون تجاري لكل ٣٢٥ تاجر).

لذا تبنت الجزائر في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامجاً يهدف إلى تطهير بصورة مستدامة مختلف شبكات توزيع المنتجات الزراعية الغذائية، والسهر على ضمان استقرار الإمدادات وتأطير أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتعزيز وسائل الرقابة من خلال العمل على تقليص التجارة الموازية، وتأهيل الهياكل التجارية الموجودة وإنشاء أخرى جديدة وصياغة آليات جديدة لضمان التموين المنتظم بالمواد الأساسية واسعة الاستهلاك ووضع آليات مناسبة للتحكم في أسعار المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك، بتسقيف الأسعار وتحديد هوامش الربح عند مختلف مراحل الإنتاج ووضع آلية لتعويض المنتجين عند ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة)؛

ثالثاً: نتائج تطبيق استراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

يمكن أبراز هذه النتائج من خلال ربطها ببعض الأهداف المسطرة لها والتي تتمثل أهمها في ما يلي:

١- رفع حجم الاستثمار وعدد الصناعات الزراعية الغذائية ٢٠١٠-٢٠١٤

انتقل عدد الصناعات الزراعية الغذائية من ١٧٦٧٩ مؤسسة في سنة ٢٠٠٩م إلى أكثر من ٢٣٥٥٠ مؤسسة سنة ٢٠١٢، علماً أنه سجل معدل نمو ب ١١٪ في سنة ٢٠١٠ و٢٦٪ سنة ٢٠١١ بإنشاء ٧٧٨ مؤسسة، وهي تشكل ٢٥٪ من النسيج الإجمالي للمؤسسات الصناعية[٢٨] ليتراجع في سنة ٢٠١٤ إلى ٢٣٠٧٥ مؤسسة وارتفع إلى ٢٤٧٤٦ مؤسسة في سنة ٢٠١٥. والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم ١: تطور عدد الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

(٢٠٠٩-٢٠١٦)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	السداسي الأول ٢٠١٦
العدد	١٧٦٧٩	١٨٣٩٤	٢٢٧٥٠	٢٣٥٥٥	٢٣٠٧٥	٢٤٧٤٦	٢٦٣٤٠

Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique N 29, novembre 2016, p.37 + N 28 mai 2016

كما لوحظ أن مؤسسات الفرع سجلت تراجعاً في معدل نموها في الثلاثي الثاني من سنة ٢٠١٦ إذ قدر ب ٣,٥ ٪ مقارنة بمعدل ٦,٥٪ في نفس الفترة من سنة ٢٠١٥[٢٩]. وبذلك يمكن القول أنه تم تحقيق الهدف الأول من استراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية بإنشاء ٥٠٠ مؤسسة سنوياً. علما أن المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تسيطر على ٨٧٪من الحصة السوقية في حين تسيطر ٥ مجمعات كبرى هي **Danone, cevital, Giplait, Soummam , Cogral** على ١٣٪ من الحصة السوقية. كما تعد أول فرع من حيث المساهمة في التشغيل حيث توظف ٤٠٪ من اليد العاملة في القطاع الصناعي(١٥٠ ألف عامل)[٣٠].

٢- تحسين دور الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق التوازن الإقليمي والأمن الغذائي:

تتمركز معظم هذه الصناعات في مناطق الشمال بالقرب من مراكز التموين وتوفر البنية التحتية الجيدة على حساب مناطق الجنوب وفي المناطق الحضرية التي تتميز أسواقها بطلب استهلاكي متزايد (الجزائر العاصمة، سطيف، قسنطينة، وهران، تيبازة، بومرداس، بجاية، تيزي وزو، ..)، بالرغم من أن هذه المنطقة تمثل أقل من ١٥٪ من المساحة الإجمالية إلا أنها تضم ٧٠٪ من إجمالي السكان، وهو ما يؤكد غياب التوازن في التوزيع والجوانب اللوجيستية[٣١]. في حين لا تنتشر إلا ٧٪من إجمالي هذه المؤسسات في مناطق الجنوب، وهذا يعني عدم قدرة هذه المؤسسات على التوسع الأفقي إلى مناطق أخرى غير التي أنشأت فيها، كما يلاحظ أن نطاق السوق جد محدود لا يتعد الولاية التي تتواجد بها المؤسسة أو بعض الولايات المجاورة باستثناء بعض المؤسسات التي تمكنت من توسيع نطاقها الجغرافي على مستوى عدة ولايات من الوطن. وهو ما يؤكد ضعف دورها في تحقيق التوازن الجهوي والإقليمي الذي دفع الدولة إلى تكثيف جهودها ومنح بعض المزايا لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى هذه المناطق. كما يسجل تمركز هذه الوحدات الإنتاجية التحويلية في المدن وغيابها في المناطق الريفية[٣٢]، وهو ما يؤكد ضعف ترابطها مع القطاع الزراعي المحلي وإدماج مخرجاته في عملية تصنيع الأغذية وتدني مساهمتها في خلق دخول في المناطق الريفية وضمان استقرارها. وبالتالي فإن مساهمتها تعد ضعيفة وهامشية في تحسين الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي والمساهمة في استراتيجية التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تشير معطيات وزارة التجارة إلى استمرار تصاعد فاتورة وكمية استيراد الغذاء

في الجزائر، حيث انتقلت من ٨ , ٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٩ إلى ٦ مليار في سنة ٢٠١٠ و٥ , ٩ مليار دولار سنة ٢٠١٣ وتجاوزت ١١ مليار دولار سنة ٢٠١٤ وانخفضت إلى ٣ , ٩ مليار دولار سنة ٢٠١٥ ثم إلى ٢٢ , ٨ مليار دولار سنة ٢٠١٦ بسبب تراجع أسعار الغذاء عالميًا وليس كأثر لتراجع حجم الاستيراد. وبذلك ارتفعت مخصصات النقد الأجنبي الموجهة إلى الغذاء إلى حوالي ٣٠٨ دولار للفرد في سنة ٢٠١٥ وهي جد مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية مثل المغرب (١٨٩ دولار) وتونس (٢٧٠دولار) ومصر (١٩٠دولار) وتضاعف معامل هذه المخصصات من النقد الأجنبي الموجهة للأغذية ضمن إجمالي نفقات الغذاء السنوية بالنسبة للفرد الواحد بمتوسط ٥ , ٣ مرة بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١١ حيث انتقلت من متوسط ٥ , ٢٦٪ من إجمالي النفقات السنوية للغذاء للفرد إلى أكثر من ٦ , ٣٣٪من هذه النفقات خلال الفترة السابقة[٣٣].

٣- رفع مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في إجمالي الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة

شهدت السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في نسبة مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية، يمكن إرجاعها إلى مساهمة القطاع الخاص الذي أضحى يساهم بأكثر من ٦٠٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بعد أن كانت مساهمته في حدود ٤٠٪ في سنة ١٩٩٦، حيث شكلت مساهمته ما يفوق ٣ , ٨٧٪ من إجمالي القيمة المضافة للفرع خلال سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ مقارنة بمساهمة القطاع العام التي لم تتجاوز ٧ , ١٢٪[٣٤]، وجاء ذلك في ظل التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج

الصناعي لهذه المؤسسات بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك إهلاك معدات الإنتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبياً وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية. ومع ذلك تبق مساهمة مؤسسات الفرع في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ضعيفة إذ لم تتعد ٩٤ , ٥٪ و٨٤ , ٢٪ على التوالي سنة ٢٠١٥ مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية والمواصلات وقطاع التجارة[٣٥].

٤- ترقية صادرات الصناعات الزراعية الغذائية

تعد مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية جد ضعيفة وهامشية في مجال التصدير، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم ٢: تطور الصادرات الزراعية الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥
(مليون دولار)

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الصادرات	٨٨	١١٩	١١٣	٣١٥	٣٥٦	٣١٣	٤٠٢	٣٢٣	٢٣٤	٣٢٧

Source: évolution de balance commerciale de l'Algérie, période : années 2000 à 2013, direction générale des douanes, ministère des finances, p.3 + statistiques du commerce extérieur de l'Algerie, periode : annee 2016, p.12.

وفقاً للجدول يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات الزراعية الغذائية في الجزائر من ٨٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٧ إلى ٣٥٦ مليون دولار سنة ٢٠١١ و٤٠٢ مليون دولار سنة ٢٠١٣، غير أنها سجلت تراجعاً في سنة ٢٠١٤ إلى ٣٢٣ مليون دولار و٢٣٤ مليون دولار سنة ٢٠١٥ ثم عاودت الارتفاع بحوالي ١٥ , ٣٩٪ إلى مستوى ٣٢٧ مليون دولار سنة ٢٠١٦، وتظل محدودة وجد هامشية كونها لم تمثل إلا ١٣ , ١٪ من إجمالي الصادرات لسنة ٢٠١٦ المقدرة ب٨ , ٢٨ مليار دولار، ولم تسمح بتغطية إلا ٩٧ , ٣٪ من إجمالي الواردات

الغذائية في نفس السنة المقدرة ب ٢٢ ,٨ مليار دولار. وبذلك عجزت هذه الاستراتيجية عن بلوغ ٢ ,١ مليار دولار كصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية، كما لم يتم إنشاء المجمعات التصديرية المشار إليها سابقًا. وبقي عدد مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية التي تقوم بعملية التصدير ضعيف جداً لا يتجاوز ١٦٢ مؤسسة معظمها كبيرة الحجم، في حين المؤسسات العائلية وصغيرة الحجم تجهل في معظمها الإجراءات التنظيمية وطرق التصدير، وهو ما تؤكده المعطيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات المتعلقة بتطور مؤشر جهود التصدير الذي يقيس نسبة الإنتاج الموجهة للتصدير من إجمالي الإنتاج المحقق سنويًا، والتي تشير إلى ضعف قيمته في فرع الصناعات الزراعية الغذائية مقارنة بفروع إنتاج أخرى، إذ قارب ٩ ,٢٪ من حجم الإنتاج في سنة ٢٠١٠ و٢٠١١ وتراجع إلى ٢٪ في سنة ٢٠١٤ و٦ ,١٪ في سنة ٢٠١٥ مقارنة بفرع المناجم والمحاجر الذي عزز قدراته وجهوده التصديرية وارتفعت من ٥ ,١٣٪ سنة ٢٠٠٣ إلى ٥ ,٢٦٪ من حجم إنتاجها لسنة ٢٠١٢ وتراجعت إلى ٤ ,١٩٪ في سنة ٢٠١٦ لكنها تعد جد مقبولة، وفرع الجلود والأحذية الذي ارتفعت قيمة مؤشر جهود التصدير فيه من ٤ ,٨٪ في سنة ٢٠٠٨ إلى ٨ ,٣٣٪ سنة ٢٠١٥ لتتراجع إلى ٧ ,٢٦٪ سنة ٢٠١٦[٣٦].

٥-رفع معدل إدماج الإنتاج الوطني في حلقات الإنتاج:

بقي معدل إدماج الإنتاج الوطني بعيداً عن المستويات المحددة في الاستراتيجية بالنسبة لمعظم شعب وفروع الإنتاج، حيث سجل ضعفًا كبيراً في اندماج المنتج المحلي من الحبوب في صناعة تحويل الحبوب، فحوالي ٣٨٪ من القمح الصلب مرفوض في المطاحن نظراً لارتفاع نسبة الشوائب فيه، إضافة إلى توجيه أغلب الإنتاج إلى الاستهلاك العائلي مباشرة، وضعف قدرات

التجميع من طرف الديوان المهني للحبوب التي لا تتجاوز ٦٢٪بالنسبة للقمح اللين و٤٢٪ بالنسبة للقمح الصلب (انتقل حجم الحبوب المجمع من ٢ مليون طن سنة ٢٠٠٩ إلى ٣,٠٥ مليون طن سنة ٢٠١٣)[٣٧]، الذي يقوم بإعادة توجيه الحبوب المجمعة إلى الوحدات الصناعية التحويلية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص في حين تهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية إلى رفع معدل اندماج الحبوب من ٢٠٪ إلى ٨٠٪ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وبالنسبة لفرع الحليب فقد سجل ضعف معدل الإدماج، فمن إجمالي حجم الإنتاج الذي يفوق ٢,٤ مليار لتر سنوياً فإن ١٥٪ إلى ١٩ ٪ من الحليب الطازج فقط يدخل في السلسلة الصناعية، ماعدا سنة ٢٠١٣ التي سجل فيها ارتفاع معدل جمع الحليب إلى أكثر من ٢٦٪ في حين يبقى الجزء الأكبر من الحليب خارج الدائرة الرسمية ويوجه أغلبه إلى الاستهلاك العائلي للفلاحين. وعليه يمكن القول أنه لم يتم تحقيق الهدف المتعلق برفع حجم إنتاج الحليب المحدد في الاستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية بمستوى ٣,٢ مليار لتر، ولا الهدف المتعلق برفع معدلات التجميع باعتبار أن حجم الحليب المجمع الطازج لم يتجاوز ٠,٩ مليار لتر في حين المبرمج وفقاً عقود النجاعة قدر ب ١,٢ مليار لتر. وهو ما يتطلب زيادة عدد الأبقار الحلوب ليصل إلى ١,٢ مليون رأس وتحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب ١١,٦٪[٣٨].

رابعاً: أسباب ومعوقات نجاح استراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

من أهم هذه المعوقات ما يلي :

١- ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات الزراعية الغذائية والقطاع الزراعي: تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة التكاملية

تعد جد ضعيفة في الجزائر وتسببت في تباطؤ نمو وتطور مؤسسات الفرع[٣٩]، لان نمو هذه الصناعات منذ الثمانينيات صاحبه زيادة حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية نظراً لعدم قدرة العرض الزراعي المحلي على تغطية الطلب[٤٠]، وتوفير التموين الملائم من حيث الحجم والنوعية والسعر، حيث لا تتجاوز مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية احتياجات السوق المحلي ٢٧٪ (الحبوب: ٣٦٪، الحليب ٤٣٪، الخضر الجافة ١٥٪، الطماطم الصناعية ٢٠٪...) في حين أن ٧٥٪من حاجيات هذه الصناعات المتمثلة في المواد الأولية والعتاد الصناعي تعتمد على الاستيراد الذي تفوق فاتورته سنوياً ٨ مليار دولار، إضافة إلى ضعف اندماجها في القطاع الصناعي. كما يعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر فرعاً استيرادياً يعتمد على الأسواق الخارجية في توفير مدخلات الإنتاج من مواد أولية ووسيطة أو معدات إنتاج في ظل ضعف علاقتها التشابكية مع القطاع الزراعي ومختلف الفروع الصناعية الأخرى لتزويدها بمواد التغليف والمضافات الغذائية وغيرها من المدخلات الأساسية لنشاطها. وعليه فإن تطوير الاستثمار في هذه الصناعات سيظل مستبعداً إذا لم يتم اعتماد سياسة واضحة المعالم لخلق بنية تحتية لتطويرها قائمة على تنمية العلاقات التكاملية بينها وبين القطاع الزراعي، الذي يعرف تذبذبا في الإنتاج بفعل الظروف المناخية وغياب المنافسة الحقيقية والنوعية وغياب التكامل بين مختلف القطاعات الوزارية كالفلاحة والتجارة والصناعة مما أثّر سلباً على النهوض بالصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

٢-ضعف الاستثمار الزراعي في الجزائر: أن محدودية الإنتاج الزراعي في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي سواء المحلي أو الأجنبي، حيث تشير إحصائيات

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** إلى تسجيل الزراعة لمعدلات ضعيفة في الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢ مقارنة بالقطاع الصناعي الذي يستقطب ٦٢٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات و٣٥٪ من مناصب الشغل. كما يبرزه الجدول الموالي.

جدول رقم٣: مكانة الاستثمار الزراعي في إجمالي الاستثمار المنجز خلال الفترة ٢٠٠٢ـ٢٠١٢

	عدد المشاريع	النسبة ٪	القيمة (مليون د.ج)	النسبة ٪	مناصب الشغل	النسبة ٪
الاستثمار المحلي	٤٩١	٢	٢٣٦٥٧	١	٥١٣٩	٢
الاستثمار الأجنبي	٦	١	٨٨٦	١	٨٢٠	٢

المصدر: حالة الانجازات للفترة الممتدة بين ٢٠٠٢-٢٠١٢: متوفرة على الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع: ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٦)

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

يبرز الجدول جلياً ضعف الاستثمار الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢ سواء المحلي أو الأجنبي، حيث لم تتجاوز نسبة المشاريع الزراعية ٢٪ من إجمالي المشاريع الاستثمارية المقدرة ب ٣٢٤١٤ مشروع وضعف مساهمته في توفير مناصب الشغل التي لم تتعد ٢٪ من إجمالي مناصب الشغل المقدرة ب ٣٤٢٠٧٤ منصب.

٣- التطور غير المتكافئ بين النمو الديموغرافي والطلب على السلع الزراعية الغذائية: يعد عدد السكان والنمو الديموغرافي من المتغيرات المهمة في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية نظراً لدوره في الطلب على المواد الغذائية وفتح منافذ للمنتجات الزراعية الغذائية، فقد شهد المجتمع الجزائري تحسناً في مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الولادات سمحت بنمو عدد السكان بمتوسط ٢٪ سنوياً، بذلك فإنه من المفروض أن يكون ارتفاع عدد السكان وسكان المدن (٣,٦٦٪) من الآليات المهمة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية إذا

صاحب هذا النمو تحفيز الطلب الاجتماعي على استهلاك منتجاتها، مما يسمح بتوسيع طاقاتها الإنتاجية (لأن نمو سوق الصناعات الغذائية مرتبط بتطور القدرة الشرائية للمستهلكين)، غير أن ما لوحظ في الجزائر أن مرونة الإنتاج الزراعي والغذائي كانت ضعيفة في الاستجابة للتطور الحاصل في الطلب على الغذاء والنمو الديموغرافي ومتطلبات الاستهلاك الجديدة والذي تم تغطيته عن طريق الاستيراد[٤١]، من جهة أخرى فإن الإصلاحات الاقتصادية (الخصخصة، إلغاء الدعم وتحرير الأسعار...) قد تركت آثاراً اجتماعية جد سلبية على المواطن الجزائري أضعفت قدرته الشرائية وأثرت على طلبه على مختلف السلع الغذائية التي تركزت في السلع الغذائية الأساسية (خبز، حليب، زيت، سكر). وبذلك يعد انخفاض القدرة الشرائية من أهم عوائق تطور الفرع في الجزائر بشكل متوازن[٤٢]. حيث يلاحظ أن النظام الغذائي للعائلات الجزائرية غير متوازن يسيطر عليه استهلاك الحبوب والحليب مقارنة باللحوم والأسماك والفواكه.

٤- التشتت الإقليمي للاستثمارات الزراعية الغذائية: دفع التشتت الإقليمي للاستثمارات الزراعية الغذائية إلى غياب التكامل الفعال بينها وتكثيف النسيج الصناعي. كما كشف انفتاح الاقتصاد الوطني الخلل الوظيفي وعدم التوازن بين الفروع (مشكل التنظيم والضبط) التي أصبحت تعيش مرحلة تحول تأثرت سلباً منها نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية والتراجع النسبي لدور الدولة، ونمو معاملات وصفقات القطاع غير الرسمي خارج المواد واسعة الاستهلاك الذي أضحى يشكل عائقاً كبيراً أمام نمو وديمومة المؤسسة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تسجل بعض الشعب (الزيوت، السكر والخمور) قدرات تحويل تفوق الطلب المحلي

الداخلي في الوقت الذي تسجل شعبًا إنتاجية أخرى ضعفًا وقد أرجع ذلك إلى التفاوت في المستوى التكنولوجي والأداء الاقتصادي بين مؤسسات الفرع عبر التراب الوطني واختلاف معدلات الإنتاجية[٤٣]، وضعف الترابط مع المحيط العلمي والتقني الذي يزودها بتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع تسجيل فوارق في تحصيل وتوظيف المعلومات والمعارف المكتسبة المتعلقة بالأسواق.

٥- غياب التوجه الاستراتيجي للمؤسسة الزراعية الغذائية: معظم الصناعات الزراعية الغذائية هي صغيرة ومتوسطة أو عائلية تعيش في عزلة تجعلها غير قادرة على تبني السياسات التي تسمح لها بمواجهة متطلبات الجودة والتجديد وتحسين الأداء والتنافسية، إذ تفتقر إلى الطرق الحديثة للتنظيم والتسيير وإدارة الأعمال المناسبة والمساعدة على تبني مشاريع التطوير والتجديد بصورة مستقلة، لا سيما ما تعلق بالعنصر البشري الذي لا يرقى مستوى تكوينه إلى مستوى تطوير المؤسسة.

٦-ضعف السياسات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية الغذائية: تعاني الصناعات الزراعية الغذائية من ضعف شبكات وقنوات التوزيع ووجود الكثير من مؤسسات البيع التي تنشط بحرية، مما دفع إلى نمو المضاربة في الفرع إضافة إلى غياب العلامات التجارية للموزعين واقتصار المنافسة على مؤسسات القطاع الخاص فيما بينها أو مع المنتجات الأجنبية أمام ضعف منافسة القطاع العام التابع للدولة، ويأتي كل هذا في ظل عدم وجود تأطير حقيقي وفعلي للهياكل المؤسساتية التي نصبتها الدولة لتوجيه وتنظيم المنافسة في السوق وضبط الأسعار والنوعية، كما يلاحظ أن اغلب السياسات الزراعية الجزائرية لا تتناسب مع الأهمية المحورية للمنتجات الزراعية الغذائية وتطوير

منافذها التسويقية ولا مع تحديات التنافسية الدولية التي تتنامى معها القيود الفنية والاشتراطات الحمائية، حيث يسجل:

٦-١: إهمال التسويق الزراعي الغذائي والافتقار إلى المؤسسات المنظمة لعملية توفير وتبادل المعلومات التسويقية وارتفاع تكاليف التسويق، مما انعكس على السعر النهائي للمنتجات، إضافة إلى ضعف شبكات المواصلات التي تعرقل عملية التوزيع وترفع التكلفة.

٦-٢: التباين الكبير في مستوى الخدمات التسويقية، كخدمات التبريد التي تتسم بالتطور وارتباطها بشبكة واسعة من الطرق السريعة في المدن الكبرى وغيابها أو نقصها في القرى والمناطق النائية.

٦-٣: ضعف البنى التحتية التسويقية المساندة، حيث يسجل عدم قدرة الأساليب والطرق التسويقية على مسايرة التطورات التسويقية التي تشهدها الدول المتقدمة وعدم كفاية البنى التحتية الملائمة لعملية التوزيع وإيصال المنتجات إلى المستهلك (خدمات التجميع والتعبئة والنقل)، إضافة إلى بعد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك التي تسببت في عرقلة وصول المنتجات إلى المستهلك وارتفاع تكلفة التسويق (مناطق الجنوب) وغياب الإرشاد التسويقي وعدم توفر المعلومات التسويقية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والعائلية.

٧- ضعف البحث العلمي المرتبط بالتصنيع الغذائي: بالرغم من الأهمية الكبيرة للبحث العلمي الزراعي في تحسين طرق الإنتاج الزراعي ومخرجاته وانتقاء أفضل طرق تصنيعه وتحويله إلى منتجات تامة الصنع، إلا أنه يعد ضعيفاً جداً في الجزائر مما يجعل استفادة الصناعات الزراعية الغذائية من نتائجه محدودة جدا، ويرجع ذلك إلى ضعف التمويل والافتقار إلى الموارد

البشرية المتخصصة في المجال ذات الكفاءات المهنية العالية. كما يسجل انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير بصفة عامة إذ لا تتعدى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يجعل هذه الصناعات غير قادرة على استغلال وتوظيف نتائج ومخرجات البحث العلمي في الفروع الإنتاجية الأخرى التي تربطها بها علاقة كالصناعة الكيميائية والبلاستيكية .

٨- عدم قدرة الصناعات الزراعية الغذائية على محاكاة التطورات التكنولوجية والمواصفات العالمية، فقد شهدت الصناعات الغذائية العالمية انتقالاً من الشكل التقليدي الفلاحى إلى الشكل الصناعي وصولاً إلى مرحلة الصناعة الغذائية الخدمية واللامادية **agro-tertiaire** التي تتميز بارتفاع مساهمة الخدمة في النظام الغذائي، ومن ذلك خدمات النقل والتسويق... (يشكل الإشهار لوحده حوالي ١٠٪ من سعر المنتج) وتنخفض حصة المواد الأولية الزراعية إلى ٢٠٪ فقط، في حين تشكل تكاليف عملية التحويل الصناعي والتغليف الغذائي ٣٠٪من السعر النهائي، كما يسجل ارتفاع المدخلات اللامادية التي تفوق نسبتها ١٥٪ من السعر النهائي أمام تراجع المدخلات المادية (حالة الو م أ)[٤٤]، وبالإسقاط على الصناعات الغذائية الجزائرية تبرز خصائص مؤسسات الفرع أنها لم ترق بعد إلى المرحلة الأخيرة أي الصناعات الغذائية الخدمية وأنها لا تزال في مرحلة انتقالية من نظام (زراعي-زراعي) إلى نظام (زراعي-صناعي)، حيث تعتمد بشكل كبير على المدخلات الزراعية في تشكيل القيمة النهائية واندماج ضعيف للخدمات التي لا تتعدى مساهمتها في تشكيل القيمة أو السعر النهائي للمنتج ١٪ وضعف استخدامها وتوظيفها للتكنولوجيا الحديثة.

٩- عـدم كفايـة التشـريعات القانونيـة والتنظيميـة المتعلقـة بالصـحة والمواصـفات وضـعف تطبيـق العمليـات الرقابيـة المتعلقـة بـالجودة وسـلامة الأغذية ومدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين والمواصفات والقواعد الفنية، خاصة منتجات القطاع غير الرسمي التي تشكل نسبة معتبرة ومنتجات القطاع العائلي التقليدية.

١٠- المشاكل المرتبطة ببيئة الأعمال ومناخ الاستثمار: تعاني الصناعات الزراعية الغذائية كغيرها من المؤسسات الجزائرية من تعقد مناخ الأعمال والاستثمار نظراً لصعوبة الوصول إلى التمويل وتنامي المنافسة غير المشروعة، وثقل الإجراءات الإدارية وغيرها من الخصائص التي تؤثر سلبا على استثمارها ونموها وتنافسيتها، والتي يمكن الإشارة إلى أهمها من خلال الشكل الموالي بناءاً على تقرير ممارسة الأعمال الصادر في ٢٠١٧ للبنك الدولي:

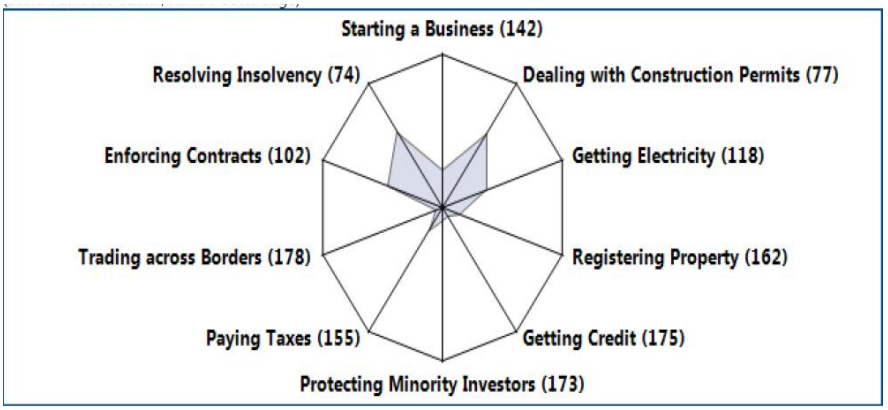

Source : Doing bussines 2017, economy Profile Algeria, p.9.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر احتلت المرتبة ١٥٦ عالميا من أصل ١٩٠ دولة في تقرير ممارسة الأعمال لسنة ٢٠١٧ بحصولها على ٤٧,٧٦ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة مقارنة بالمغرب وتونس ومصر التي احتلت على التوالي

المراتب ٦٨ و٧٧ و١٢٢ على التوالي. والمرتبة ٨٧ في تقرير التنافسية العالمي لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أصل ١٣٨ دولة، نظراً لخصائص محيط الأعمال والاستثمار الذي يتميز ب:

- صعوبة إنشاء المؤسسات: يرتبط ذلك بثقل الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق وطول مدة إنشاء مؤسسة، حيث يتطلب ذلك ١٢ إجراءاً ويستغرق ٢٠ يوم ويكلف ١١,١٪ من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ما جعل الجزائر تصنف في المرتبة ١٤٢ في تقرير ممارسة الأعمال ٢٠١٧ من أصل ١٩٠ دولة.

- ارتفاع الضغط الجبائي: تشتكي المؤسسات الجزائرية من التأثير السلبي لارتفاع الضغط الضريبي على نشاطها وربحيتها، كون مختلف أنواع الضرائب تشكل حوالي ٧٠٪ من إجمالي أرباح المؤسسات، في حين لا تتعدى هذه النسبة ٤٠٪ في مصر وسوريا والأردن وتونس، كما تشكل هذه الضرائب عائقاً أمام تحفيز الاستثمار، وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة ٩٢ عالمياً في تقرير التنافسية العالمي٢٠١٧، من حيث مؤشر تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار والمرتبة ١٣٥ من حيث مؤشر نسبة الضرائب إلى إجمالي الأرباح[٤٥]. كما صنفت الجزائر في مرتبة جد متأخرة في التقرير الصادر عن **doing business** ٢٠١٧ حول الضغط الجبائي، باحتلالها المرتبة ١٥٥ من أصل ١٩٠ دولة، وقد دفعت هذه الأوضاع إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي والقطاع غير الرسمي تهرباً من دفع التزاماتها الضريبية التي تستلهم جزءاً معتبراً من أرباحها السنوي.

- صعوبة الحصول على التمويل: يتميز القطاع المالي والمصرفي في الجزائر بتحرير وانفتاح متوسط إلى جانب تحرير ضعيف لحساب رأس المال

ومحدودية التمويل عن طريق البورصة[٤٦]، حيث يبقى تمويل الكثير من الأنشطة الاستثمارية يعتمد على السيولة الذاتية فقط وهو ما يعرقل إنشاء وتوسع العديد من استثمارات الصناعات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع الخاص، التي تعاني من ندرة وصعوبة الوصول إلى التمويل ومحدودية الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع طبيعة نشاطها، فقد اعتبر ٤,١٦٪ من رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد في سبر للآراء حول تنافسية الاقتصاد الجزائري أن عدم فعالية البنوك وصعوبة الوصول إلى التمويل البنكي تعد من بين نقاط الضعف والصعوبات التي تواجه الاستثمار المنتج في الجزائر، وبذلك احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في مجال مقياس فعالية وتوفر الخدمات البنكية والتمويل الكافي عن طريق السوق المالية المحلية في تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٧ (المرتبة ١٣٢ في تصنيف صلاحية وتوفر الخدمات المالية والمرتبة ١٢٢ فيما يتعلق بسهولة الوصول إلى القروض والمرتبة ١٢٤ فيما يتعلق بتنظيم سوق الأوراق المالية)[٤٧]. كما أن ٥,٣٪ من المؤسسات فقط تعتمد على التمويل البنكي بالمقابل ٢,٨٨٪ من المؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي.

- تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة ونمو القطاع غير الرسمي: اعتبر تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٧ أن البيروقراطية الإدارية المبالغ فيها وصعوبة الوصول إلى التمويل البنكي واستفحال ظاهرة الرشوة تشكل أهم عوائق الاستثمار في الجزائر، وأكد ١٤,٢١٪ من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال ومسئولي الشركات الدولية في سبر للآراء أن بيروقراطية الإدارة غير المجدية والمبالغ فيها تعد أهم عائق للاستثمار.كما أكدت ٨,١٣٪ من الآراء أن انتشار الرشوة له دور كبير في إعاقة الحركية الاستثمارية. من جهة أخرى يشكل نمو القطاع غير الرسمي في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الذي يمثل

حوالي ٢٠٪ من المؤسسات الحرفية والصناعات المصغرة وحوالي ٣٥٪ من إجمالي النشاط التجاري سواء لمؤسسات الجملة أو التجزئة عائقاً كبيراً أمام نمو الاستثمار في هذا الفرع بطريقة قانونية[٤٨]، كما يسجل غياب آليات الرقابة والضبط في السوق لمتابعة مدى التزام المنتجين والتجار بقواعد النظافة وصحة المنتجات واحترامها لتواريخ الاستهلاك، حيث يوجد ٣٥٠٠ عون رقابة فقط لمتابعة نشاط واحد مليون تاجر، الأمر الذي أفضى إلى تجاوزات خطيرة في تجارة المنتجات الغذائية مست بصحة المستهلك.

– ضعف هياكل البنى التحتية القاعدية والاجتماعية: من بين العوامل التي تجعل مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز ومعرقل للاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية وجود يد عاملة غير مؤهلة، وعدم مواءمة المنشآت والبنى التحتية القاعدية التي تعد بعيدة عن المقاييس الدولية، حيث صنفت الجزائر وفقاً للتقرير السابق (منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠١٧) في المرتبة ١٠٢ في مجال نوعية المنشآت القاعدية.

– عدم احترام حقوق الملكية الفكرية إذ احتلت الجزائر المرتبة ١١٤ في مجال حماية الملكية الفكرية إضافة إلى عدم استقلالية العدالة (المرتبة ٨٥) (تقرير منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠١٧). وضعف المؤسسات القانونية في الجزائر في حماية المستثمرين والسرعة في تنفيذ العقود وتسوية حالات الإفلاس. ضف إلى ذلك ضعف القدرة التنافسية والقدرة على الابتكار والتجديد، وفي هذا الإطار احتلت الجزائر مراتب جد متأخرة حسب تقرير التنافسية العالمي٢٠١٧ (قدرات التجديد المرتبة ١١٢، المؤسسات المنفقة على وظيفة البحث والتطوير المرتبة ١١٣) .

خامساً: تحديات ترقية الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو٢٠١٦-٢٠٣٠

١- عرض مختصر لأهم محاور النموذج الاقتصادي الجديد للنمو وأهدافه

عادت أهمية تنويع الاقتصاد الجزائري لتطرح بحدة بعد تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة ٢٠١٤، حيث شهد تقلبات اقتصادية بسبب تراجع الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية ومحدودية مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في توليد إيرادات مالية، مما استدعى تبني الحكومة لنموذج اقتصادي جديد للنمو يتماشى مع المتطلبات والظروف الراهنة ويعمل على تنويع مصادر الدخل. ويتم تنفيذ هذا النموذج عبر ثلاثة مراحل للنمو هي(٤٩):

أ- مرحلة الإقلاع (٢٠١٦-٢٠١٩) **la phase de décollage:** وهي مرحلة تسعى إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.

ب- مرحلة التحول (٢٠٢٠-٢٠٢٥) **la phase de transition:** وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد، وتتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.

ج- مرحلة الاستقرار أو التقارب (٢٠٢٦- ٢٠٣٠) **la phase de stabilisation ou de convergence**: وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.

ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- بلوغ معدل نمو خارج قطاع المحروقات مستدام في حدود ٥ ,٦٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٠- ٢٠٣٠؛

- مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب ٣ ,٢ مرة؛

- وجوب انتقال نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من ٣ ,٥٪ سنة ٢٠١٥ إلى ١٠٪ بحلول ٢٠٣٠،

- تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية بـ٦٪ حالياً إلى زيادة بـ٣٪ بحلول ٢٠٣٠،

- تطوير القطاع الزراعي حتى يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع هيكل الصادرات؛

- تنويع الصادرات الجزائرية بهدف رفع مساهمتها في تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

٢- آليات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠

أمام تنامي أهمية فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد الجزائري لا سيما على الصعيد الاستراتيجي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي وتقليص حجم الواردات الغذائية التي تستنزف سنوياً أكثر من ٨ مليار دولار من النقد الأجنبي، اعتبر النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠ بأن التنويع الاقتصادي في الجزائر قائم على استغلال قطاعات وفروع الإنتاج التي تمتلك

فيها الجزائر ميزة نسبية تنافسية ومن ذلك فرع الصناعات الزراعية الغذائية واعتبر أن تطويره وتنمية مساهمته في الاقتصاد الجزائري يتطلب اعتماد إجراءات استعجالية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١- الإسراع في تطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله وإختلالاته.

حيث تضمن النموذج الإشارة إلى ضرورة تحسين إنتاجية وتنافسية القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية وضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيها، من خلال تبني وتنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة ورفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية وإنتاجية مختلف شعب وفروع التصنيع الغذائي، لا سيما إنتاج السلع واسعة الاستهلاك. ورفع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي إلى ٥,٦٪سنوياً، وتسوية المشاكل المتعلقة بالعقار الزراعي وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي والتحويل الصناعي لا سيما في أهم شعب الإنتاج كالحليب والحبوب والخضر والفواكه.

٢- تسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية

اعتبر النموذج الاقتصادي الجديد للنمو أن تحقيق مجمل التحولات الهيكلية المستهدفة يتوجب ربط النمو في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من الضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي ، ويتم تحقيق هذه الفعالية في استعمال رأس المال في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من خلال[٥٠]:

– تحرير مبادرات استثمار القطاع الخاص في فرع التصنيع الزراعي الغذائي من خلال إدخال تحويلات وتعديلات هيكلية لتوليد النمو؛

– اعتماد سياسة قوية لتسهيل نقل وتحويل التكنولوجيا إلى فرع الصناعات الزراعية الغذائية وتكثيف علاقة الجامعة بمؤسسات الفرع؛

– إعادة توزيع الاستثمار خارج قطاع الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي ومن ذلك الاستثمار في فروع الصناعات الزراعية الغذائية؛

– إعادة توزيع الاستثمارات الحكومية للمؤسسات بهدف تقليص العبء المالي على الخزينة العمومية والديون اللاحقة؛

– تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بهدف تخفيض جهود تراكم رأس المال المادي لصالح عملية الإنتاج الابتكاري والاستثمار في عوامل الإنتاج الأساسية للنجاح.

٣- الإسراع في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل

يعد التأهيل برنامجاً موجهاً للمؤسسات الزراعية الغذائية القادرة على الاستمرار في بيئة عمل تنافسية وذات أداء جيد، يهدف إلى تحسين وتعزيز قدراتها التنافسية و ترقية صادراتها إلى الأسواق الدولية، من خلال ما أصطلح عليه وفق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ب **les 3 c** المتمثلة في[٥١]:

– تنمية وتطوير تنافسية قدرات الإنتاج **(la compétitivité)**: بتبني المؤسسة لأنظمة متعلقة بالإنتاج والإدارة والتسيير ومطابقة المعايير والمقاييس المعروضة في مجال نشاطها وتطوير أساليب التكوين والتسويق؛

– تحسين القدرة على الامتثال والتطابق **(la conformité)** مع خصائص السوق؛

– تعزيز وتقوية الاتصال **(la connectivité)** بالأسواق والبحث عنها وإقامة الشراكات

وبالرغم من تبني العديد من برامج التأهيل الموجهة لترقية تنافسية فرع الصناعات الزراعية الغذائية وجعلها قادرة على استيفاء معايير ومواصفات الإنتاج العالمية (معايير الهاسب **HACCP** ونظام الجودة **ISO 22000)**، لا سيما البرنامج الأخير الذي سطرته وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني (٢٠١٠-٢٠١٤) لإعادة تأهيل ٢٠ ألف مؤسسة ص وم بقيمة إجمالية تصل إلى ٣٨٠ مليار د.ج ترتفع إلى ١٠٠٠مليار د.ج إذا تم إضافة الإعفاءات والتخفيضات البنكية. تستفيد منه حوالي ٥٠٠ مؤسسة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية منها ٢٠٠ مؤسسة مؤهلة للحصول على شهادة الأيزو ٢٢٠٠٠ لجعلها قادرة على تصدير منتجاتها، وذلك بتحسين عمليات الإنتاج والتجهيزات وجودة مخرجاتها وتحسين محيطها الإداري والفني (سلاسل التبريد) وتقديم دعم في مجال الخبرات[٥٢]. إلا أن معظمها فشلت في تحقيق أهدافها المتعلقة بتأهيل فرع الصناعات الزراعية الغذائية والتقليص من حالات إفلاسها، حيث وصلت إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة ٢٠١٦ كانت حوالي ٤٧٨٣ مؤسسة قد قدمت ملف انضمامها إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز فيها حصة المؤسسات الزراعية الغذائية ٢٢٦ملف مقدم للاستفادة من المساعدات المادية واللامادية للبرنامج وتم بعد إجراء الدراسات قبول ٦٤ ملف للتأهيل فقط من إجمالي الملفات المقبولة المقدرة ب ١٢٣٢ ملف (٥٪)[٥٣]. كما لم تستفد من خدمات حاضنات الأعمال **(les pépinières)** إلا ٨ مؤسسات من فرع الصناعات الزراعية الغذائية وهو ما يمثل

٦٠,٨٪ من إجمالي عدد المؤسسات المستفيدة من خدمات حاضنات الأعمال ومؤسستين في القطاع الزراعي (١٥,٢٪ من إجمالي عدد المؤسسات المقدر ب ٩٣ مؤسسة) مقارنة بالمؤسسات الخدمية التي شكلت ٦٣,٣٧٪ من إجمالي المؤسسات (٣٥ مؤسسة)[٥٤]. وكانت مؤسسات الفرع تشكل حوالي ٣٠,٨٪ من إجمالي المؤسسات المفلسة في بداية سنة ٢٠١٦.

٤- تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية

من خلال دراسة أهم مؤشرات تنافسية الصادرات الزراعية الغذائية في الأسواق الدولية تبين ما يلي:

- قدر مؤشر التمركز والتنوع في سنة ٢٠١٥ ب ٠,٤٨٥ و٠,٧٨٣ على التوالي وهو ما يؤكد تمركز الصادرات الجزائرية في الصادرات النفطية وغياب التنويع السلعي(٩١ منتج فقط) وانحرافه عن هيكل الصادرات العالمية؛

- مؤشر توافق الصادرات مع متطلبات الأسواق الدولية الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، قدر ب ٠,٢٦٧ وهو ما يؤكد عجز الجزائر عن تصدير منتجات زراعية غذائية تحتاجها الأسواق الدولية وتتماشى مع متطلباتها.

- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة والمكشوفة، حيث من إجمالي السلع المصدرة لا تمتلك الجزائر ميزة نسبية ظاهرة أو مكشوفة إلا في منتجين اثنين فقط سنة ٢٠١٤، هما السكر والحلويات (١,٤٧٤) والوقود المعدني والزيوت المعدنية (٥,٥٠٧).

- مؤشر جهود التصدير الذي يعبر على نسبة الإنتاج المحلي الموجه إلى التصدير في الأسواق الدولية، تقلصت قيمته من ٢,٣٠٪ من إجمالي الإنتاج سنة ٢٠٠٣ إلى ٣,٢٨٪ سنة ٢٠١٣ وانخفضت إلى ٣,١٨٪ بالنسبة لجميع

فروع النشاط التابعة للقطاع العمومي في سنة ٢٠١٥، مع انحسار جهود التصدير في فرع المحروقات ومشتقاته، وتسجيل معدل ضعيف جداً في الصناعات الغذائية (٦ , ١٪ من إجمالي حجم الإنتاج لسنة ٢٠١٥)، وهو ما يؤكد ضعف مبادرات التصدير بالرغم من الجهود المبذولة لترقية وتنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات(٥٥).

وعليه فإن قدرة الجزائر على تحقيق التوازنات التجارية الخارجية في ظل الوضع الاقتصادي الراهن المتسم بتسارع وتيرة الواردات التي تسجل معدل نمو سنوي يقارب ٥ , ٦٪ خاصة الواردات الزراعية التي تشكل أكثر من ١٨٪ من إجمالي الواردات الجزائرية مقارنة بوتيرة نمو جد ضعيفة في الصادرات التي لا تتجاوز ٣٪ سنوياً، يتطلب تسريعاً للصادرات خارج قطاع المحروقات ومن ذلك الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية لضمان تمويل مستدام لعملية التنويع الاقتصادي، وهو ما يقتضي إحداث تعديل في الجوانب التنظيمية والتمويلية المرافقة لعملية التصدير. وفي هذا الإطار التزمت الجزائر بوضع استراتيجية جديدة على المستوى الجمركي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة سواء بعملية التصدير أو استيراد مدخلات ووسائل الإنتاج وتوحيدها مع تلك المعمول بها عالمياً، بما يسمح بمرافقة أحسن وأنجع للمتعاملين الاقتصاديين الذين سيجدون فيه إطاراً لممارسة وتنظيم المبادلات في فضاء تجاري يضمن الاستمرارية والحياد والشفافية. حيث تم تعديل قانون الجمارك الذي تمت المصادقة عليه في فيفري ٢٠١٧ طبقاً للقانون رقم ١٧-٠٤ المؤرخ في ١٦ فيفري ٢٠١٧ المعدل والمتمم لقانون ٧٩-٠٧ المؤرخ في ٢١ جويلية ١٩٧٩ المتضمن قانون الجمارك والذي عدل في إجراءات الجمركة وبسطها من خلال ترقية المهمة الاقتصادية للجمارك وتشخيصها

لفائدة المتعاملين المستثمرين والمتعاملين المصدرين ومن ذلك مصدري المنتجات الزراعية الغذائية وضبط المبادلات والسهر على شفافيتها، وتحسين الإجراءات الجمركية وآلياتها لضمان مرافقة أحسن لعملية التصدير، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من الشباك الموحد والدفع الالكتروني للحقوق والغرامات بمجرد تنفيذ المنظومات التي تحكم هذا النوع من الدفع. إضافة إلى المزايا التي يحملها التعديل الحاصل على التعريفة الجمركية الذي دخل حيز التنفيذ في ١٨ سبتمبر ٢٠١٦ والذي أصبحت فيه التعريفة الجمركية مكونة من ١٠ أرقام تشمل ١٥٩٤٦ وضعية تعريفية بدلاً من التعريفة السابقة المتضمنة ل ٨ أرقام تشمل ٦١٢٦ وضعية تعريفية، وهو ما يسمح بالتعرف على المنتجات بشكل أفضل ويسهل تنفيذ التدابير القانونية والتنظيمية والحصول على معلومات وإحصائيات أدق وأكثر تفصيلاً حول عمليات التصدير.

كما يستفيد المتعاملون الاقتصاديون في فرع الصناعات الزراعية الغذائية بناءاً على ما تضمنه المخطط الاستراتيجي لتطوير إدارة الجمارك المعتمد (٢٠١٦-٢٠١٩) من بعض الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة لهم في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي تعد من أهم آليات تنشيط الصادرات وتحفيزها، وترقية الاستثمار الموجه إلى فرع الصناعات الزراعية الغذائية من خلال تخفيض التكاليف والوقت وذلك بإرساء إجراءات مبسطة، سهلة وشفافة وتنصيب مفتشية رئيسية لمتابعة الأنظمة الجمركية تتولى القيام بمهام جديدة حسب التطبيق ورقمنة عملية معالجة الأنظمة الجمركية الاقتصادية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى التعديلات التي تضمنها القانون الجديد للجمارك المتعلقة بإعادة تنشيط الأنظمة الجمركية الاقتصادية وتصنيفها حسب المادة ٧٥ إلى أنظمة جمركية اقتصادية وأنظمة جمركية ذات طابع

نهائي[٥٦]. والتي سمحت بتسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد التصريحات الجمركية المسجلة في مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال قفز عدد التصريحات الجمركية المسجلة في أنظمة القبول المؤقت من أجل تحسين التصنيع من ١٧ تصريح سنة ٢٠١٤ إلى ٤٥ تصريح سنة ٢٠١٦ وارتفع عدد التصريحات المتعلقة بعمليات التصدير النهائي للمنتجات خارج المحروقات من ٥٩٢٦ تصريح إلى ٨٧٨٧ تصريح .

٥- تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية

بعد مرور أكثر من عقدين من اعتماد الجزائر لسياسات وبرامج في إطار دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة إلا أن نتائجها في تحفيز الشباب وخريجي الجامعات وأصحاب المهارات على إنشاء مؤسسات ومقاولات تعد جد ضعيفة ولم تسمح بإحداث أي تنويع في الهيكل الإنتاجي والخدماتي في الجزائر، وبقي دور القطاع الخاص جد محدود في مجال التنمية والتشغيل. وسجل بأن المقاولاتية تواجه قيوداً كثيرة في الجزائر، من حيث التمويل، المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، غياب ثقافة المقاولاتية، تنامي تعقيدات بيئة الأعمال التي تتسم بالفساد والبيروقراطية وطول مدة الإجراءات وغياب المنافسة الشريفة، بالإضافة إلى عدم فعالية نظام التعليم وافتقار حاملي المشاريع إلى التكوين الجيد في الأساسيات المقاولاتية (المحاسبة أو الإدارة)، مما يصعب من ضمان نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة، ومحدودية دور الهيئات التي أنشأت لمساندة المؤسسات في مراحل نشأتها وتطورها لا سيما في جانب التمويل وتقديم الحوافز الضريبية وشبه الضريبية. وعليه أبدت الدولة إرادة قوية في النموذج الاقتصادي الجدي للنمو لمواجهة مختلف معوقات المقاولاتية وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات في

القطاعات وفروع الإنتاج الديناميكية ومن ذلك فرع الصناعات الزراعية الغذائية وذلك من خلال[٥٧]:

- إضفاء التغيير على الطابع المؤسسي من خلال استعراض حالة وتكوين لجنة ممارسة الأعمال **comité Doing business**، وضمها لممثلي الحكومة والقطاع الخاص، إضافة إلى الباحثين والاستشاريين، وهو ما يجعلها تتسم بالدقة العلمية والرؤية الأوسع لعملية التنمية الاقتصادية؛

- مواصلة الجهود المتعلقة بإزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة الضعيفة بهدف تسريع إنشاء المؤسسات وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والعمل على آليتها لتخفيض تكاليف المعاملات إلى أقصى حد ممكن.

- العمل على تسهيل إجراءات إنشاء وانطلاق المؤسسات وذلك بوضع تدابير متعلقة بإنشاء حاضنات الأعمال وفقًا لمتطلبات محددة تتماشى مع هذه البنية التحتية، لا سيما من حيث مرونة التشغيل، ورفع بعض العوائق الإجرائية التي تواجه أصحاب المشاريع عند بدء النشاط (خاصة في مجال توطين الشركات)، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العمومية لا سيما الوكالات الموضوعة تحت وصاية الوزارات على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير برامج حضانة خاصة.

٦- تمويل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية

إن تحديث القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر والتقليل من عراقيل التمويل يتطلب تقوية التمويل البنكي، من خلال طرح المنتجات المالية الملائمة والمحفزة والسعي لتنويعها، وتحديثها بطرح بدائل تمويلية متعددة تتماشى واحتياجات تمويل هذه المؤسسات وطبيعة نشاطها.

كما أن ضعف السوق المالي في الجزائر يعد من أهم القيود التي تقف أمام تطور استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الزراعية الغذائية، فعدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات بشكل يؤدي إلى ضعف أدائها في النشاط الاقتصادي.

وعليه فإن تحقيق رؤية ٢٠٣٠ يتطلب تنويع مصادر تمويل المؤسسات والصناعات الزراعية الغذائية وتطوير بورصة القيم المنقولة وسوق السندات لتمويل هياكل البنى التحية لصالح المتعاملين الخواص والعموميين، وذلك من خلال تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لتطوير بورصة الجزائر التي تتصف في الوقت الراهن بالهشاشة وهامشية دورها في تمويل الاقتصاد الوطني ، فالندرة النسبية وارتفاع تكلفة الائتمان المصرفي يتطلب بالفعل إيجاد أشكال بديلة للتمويل المصرفي، سواء أدوات الدين (السندات) أو حقوق الملكية (أسهم). وحتى يتم تحسين أدائها وفاعليتها بما يمكنها من تحقيق أهداف النموذج الاقتصادي الجديد لابد من ترقية الإطار التنظيمي والترتيبات التنفيذية التي تنظم عمليات الاندماج والاستحواذ، الاكتتابات وإصدار السندات كما ينبغي أيضا الإسراع في استكمال الإطار التنظيمي لصناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية وتبسيط الإجراءات الإدارية لعمليات الاكتتاب العام والسندات التي تصدرها الشركات العامة أو الخاصة وجعل البورصة أكثر انفتاحاً على الجمهور وتنويع أدواتها المالية، لا سيما في ظل استمرار الخصائص الحالية لبورصة الجزائر التي تتسم بضعف الصفقات الناجمة عن العدد المحدود للمتدخلين وغياب أدوات الاستثمار المتوسط وطويل الأجل، عدم تنويع الأدوات المالية وضعف قدرتها على تعبئة الادخار المتاح . إضافة إلى ضرورة تحسين الكفاءة الإعلامية لبورصة الجزائر حتى تكون قادرة على توفير

المعلومات الكافية والمفيدة لتقييم الأوراق المالية وبصورة تعكس تطورات الأسعار، مما يسمح باتخاذ قرارات الادخار والاستثمار بنوع من اليقين تبعاً لتطورات هذه الأسعار.

إضافة إلى ما سبق لابد من تسهيل إجراءات دخول المؤسسات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة والتي تجد صعوبة في ذلك بسبب عدم قدرتها على استيفاء الشروط اللازمة لذلك لا سيما ما يتعلق بشرط الحد الأدنى من رأس المال للاستثمار، وذلك بإنشاء صناديق الاستثمار أو صناديق التوظيف المشتركة على وجه الخصوص للتغلب على هذه العقبة بالسماح لصغار المدخرين بشراء أوراق مالية كل حسب إمكانياته فيصبحون بذلك الملاك المشتركين في محفظة الأوراق المالية التي تشكل هذا الصندوق. وتسمح صناديق التوظيف المشتركة بالمساهمة في تنشيط السوق المالية وإنشاء آلية لتوجيه المدخرات المحلية (غير النقدية) نحو وظائف خالقة للثروة[٥٨].

٧- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه

إن عملية تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية تتم من خلال إيجاد مخطط لتموقع وإعادة انتشار الأنشطة الصناعية عبر التراب الوطني في إطار مخطط لتهيئة الإقليم الوطني تماشياً مع احتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية، ويتطلب ذلك:

- إعادة النظر في حوكمة العقار الصناعي من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة ومختلف الهيئات المعنية بالإشراف على العقار الصناعي.

- تجميع الأراضي والعقارات الصناعية وجعلها تحت سلطة هيئة واحدة وهي الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري **ANIREF**، لأن دخول الكثير من المؤسسات التابعة لهيئات أخرى في مسألة تنظيم العقار أدت إلى تشتيت

وتفتيت صنع القرار وأدى غياب آليات التنسيق إلى تنظيم عشوائي للعقار الصناعي والزراعي. مع ضرورة إحداث تكامل بين الأقطاب والحضائر التكنولوجية والجامعات وهذه الهيئة.

- وضع نظام جديد للحضائر الصناعية في الجزائر التي تقدر ب ٥٠ حضيرة حتى تتماشى مع متطلبات التنمية الصناعية في الجزائر وتسهيل استثمار.

خاتمـــة

اعتماداً على ما سبق يمكن القول أن تطوير فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠، للمساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري وفك ارتباطه بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وتأثيراتها السلبية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، هو محصلة لمجموعة متكاملة من الإصلاحات والسياسات التي تقع على عاتق الدولة لمعالجة المشاكل والعراقيل التي حالت دون نجاح استراتيجية تطوير هذه الصناعات، من خلال تطوير سياسة البحث والتطوير في عمليات التصنيع الغذائي وتحسين وضعية هياكل البني التحتية وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي والحكم الراشد وقدرات العنصر البشري. إضافة إلى ما يلي:

- رفع مخصصات دعم الإنتاج الموجهة للقطاع الفلاحي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية بدل التركيز على دعم الاستهلاك؛

- العمل بكل جدية على تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التكامل بينه وبين فرع الصناعات الزراعية الغذائية ورفع درجة إدماج الإنتاج المحلي في حلقة التصنيع والتحويل، وهو ما يتطلب معالجة سريعة لمشاكل القطاع الزراعي للحد من تبعية فرع الصناعة التحويلية إلى الأسواق الدولية وما له من أثار سلبية على تقلب الأسعار وتموين الفرع بمدخلات الإنتاج؛

- الاهتمام والتركيز على المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وفقًا لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة والمكشوفة وتثمين المنتجات العضوية والمنتجات المحلية **les produits de terroir** ، وتوفير الحماية القانونية لها

مثل تمور دقلة نور وزيت الزيتون واعتماد مقاربة تصديرية واضحة لدعم المنتجات القادرة على المنافسة (البطاطا، زيت الزيتون، التمور..) ؛

– الإسراع بإنشاء العناقيد الصناعية وربطها بالجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة في المجال، لاسيما وأن الجزائر تسجل تأخراً كبيراً في هذا المجال، حيث احتلت المرتبة ١١٥ عالميا في تقرير تنافسية الاقتصاد العالمي ٢٠١٦-٢٠١٧ حول مؤشر تطوير العناقيد الصناعية، والمرتبة ١٢٠ من بين ١٣٨ دولة في مؤشر الشراكة بين الجامعة والصناعة في مجال البحث والتطوير.

– إنشاء الأقطاب التنافسية المدعمة للصناعات الزراعية الغذائية التي تم برمجتها في إطار الاستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية (إنشاء أربعة أقطاب تقنية في أهم الفروع الإنتاجية الاستراتيجية مثل الخضر والفواكه الطازجة والحبوب والزيوت والبقوليات واللحوم والبيض والعصير والمربى. تضم ٥٠٠ مؤسسة، تتمركز في ولاية سطيف (إنتاج المنتجات الجافة مثل الحبوب والبقوليات وكذلك البذور الزيتية واللحوم) ومتيجة (المنتجات السائلة كالحليب والزيت وعصير الفواكه والمشروبات)، مستغانم (منتجات الكروم ومنتجات الصيد البحري) وأدرار (المنتجات الغذائية التقليدية)، والتي لم تر النور ولم يتم تجسيدها على أرض الواقع وهو ما يدعو إلى التسريع في إنشائها، إضافة إلى تزويد المخابر المنجزة في إطار هذه المراكز بالأجهزة المتطورة وإعداد دورات تكوينية لتطوير استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الصناعات الزراعية الغذائية.

– ترقية تنافسية بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار الذي يعد من أهم معوقات تطوير الفرع كما سبق الإشارة إليه، بتسهيل فرص الوصول إلى التمويل والعقار الصناعي وتخفيف العبء الضريبي وتسهيل إجراءات إنشاء وتأسيس

المؤسسات لإعادة إدماج القطاع الموازي في النشاط الرسمي، وتعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات ذات التوجه التصديري ومرافقتها في دراسة الأسواق وتحمل جزء من تكاليف التأمين والنقل وإقامة المعارض لتسهيل وصول المنتج الجزائري إلى المستهلكين الأجانب.

– التسريع بتعديل قانون النقد والقرض للسماح بإنشاء بنوك إسلامية قادرة على تعبئة الموارد الادخارية التي يعجز النظام البنكي والمالي القائم على حشدها، والعمل على إعادة تدويرها ومنحها في شكل ائتمان وفقا لصيغ التمويل الإسلامية.

– إعداد نظام إحصاء اقتصادي قوي، شفاف ومرن، لأن عدم كفاية الإحصائيات المتعلقة بفرع الصناعات الزراعية الغذائية وغياب قواعد البيانات المرتبطة به يحول دون القدرة على صياغة مرجعية دقيقة حول آليات تطوير الفرع وتحليل افاق نمو وتطوره.

– إعادة توجيه القروض المصرفية نحو الاستثمارات المنتجة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية بدل توجيهها إلى تمويل عملية استيراد المنتجات الزراعية الغذائية الموجهة مباشرة للاستهلاك النهائي.

الهوامش والمراجع:

(١) محمد عمار محسن، الصناعات الغذائية في سوريا، واقعها وآفاق تطويرها، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص. ١١

(٢) إبراهيم احمده سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الثالث+ الرابع، ٢٠١١، ص٣٩٣.

(٣) غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه غير منشورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٧ –٢٠٠٨، ص.٥٠

(٤) محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ ، ص٢٣٤

(٥) حسين عبط المطلب الأعرج، تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة الايكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية ، السنة الرابعة، العدد الثاني والعشرين، دمشق، سوريا، ص. ١٠

(6) Kheladi mokhtar, L'industrie agroalimentaire : Réalité, Enjeux et Problèmes, Colloque internationale: L'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles dans les économies émergentes, Biskra le 2 et 3 décembre 2008 , p. 1

(٧) رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص. ٣٠٧

(٨) محمد عمار محسن، مرجع سابق، ص. ١٧

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، مبادرة تطوير شركاء التصنيع الغذائي والزراعي الإفريقي، ٢٠١٠، ص. ٤

(10) Dan Acquaye, Abishag Frimpong–Manso, The roles and opportunities for the private sector in Africa's agro-food industry, united nations development program, 2010, p.23

(11) H.O, la sécurité alimentaire, principale enjeu pour les industries, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p.38.
(12) M.EL HACHEMI, industrie agro-alimentaire, attendre 60% du PIB industriel en 2014, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p.40
(13) H.O, la sécurité alimentaire, principal enjeu pour les industries, op.cit, p. 38.
(14) Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA) axes d'action et objectifs stratégiques pour 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011, p.43.
(15) Organisation de nation unis pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), cadre programmation par pays Algérie (2013-2016), décembre 2012, P.78.
(16) Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA), op.cit, p.42
(17) Les premières assises nationales des industries agroalimentaires 21/22 mars 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 1, janvier 2011, p.41.
(18) H.O, la sécurité alimentaire, principale enjeu pour les industries, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p.37.
(١٩) زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر، مجلة العلوم العلوم الانسانية، عدد ٤٢ ديسمبر ٢٠١٤، مجلد ب، ص.٦٣
(٢٠) استراتيجية التنمية الصناعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ديسمبر ٢٠٠٤، ص. ٨
(21) LE MARCHE DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES EN ALGERIE, revue agroligne N 97 novembre- décembre 2015, p.10.
(٢٢) يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧، ص.٨

(٢٣) زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد ٤٢ ديسمبر ٢٠١٤، مجلد ب، ص٦٥.

(٢٤) زايري بلقاسم، التجمعات الصناعية الحديثة كآلية لتعزيز التكامل ما بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، ٢٠١٦، ص. ٧٥

(25) Présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie (DIVECO), revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, 2 trimestre 2013, N 24, p. 11

(26) Abdelhamid Bencherif, Kamel belkahia, les technopoles agroalimentaires dans les pays du Maghreb, opportunités et spécificités, options méditerranéennes, B46, 2009, p.234

(٢٧) بوكحنون، مداخلة حول ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة ، فيفري ٢٠١١، ص.٥

(28) Allal rida, place des IAA dans l'économie nationale, constats, opportunités et perspectives, séminaire :les enjeux de la mise a niveau des entreprises dans la filière agroalimentaire, 21 mai 2012, université de Mostaganem, p.4

(29) Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique N 29, novembre 2016, p.37

(30) FCE, étude sur la sécurité alimentaire, synthèse juillet 2016, p.4

(31) Mohamed naili, transport, logistique et développement agro-alimentaire en Algérie, MEDITERRA 2014.

- logistique et commerce agro-alimentaires, un défi pour la méditerranée, CIHEAM, p.372

(32) Organisation de nation unis pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), cadre programmation par pays Algérie 2012, P.74.

(33) FCE, étude sur la sécurité alimentaire, synthèse juillet 2016, p.6.

(34) Les comptes économiques de 2000à 2013, collection N669, office nationale des statistiques, p. 29.

(35) Office national des statistiques, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2015-

(36) ONS, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005a 2015, collections statistiques N 201/2016 série E : statistiques economiques N88, p. 154.
(37) OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES, Note de Conjoncture3éme Trimestre 2013, p.10
(38) Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, p.52 ,74
(39) Horri Khelifa, Dahane Azeddine, Maatoug Mhamed , PROBLEMATIQUE DU DEVELOPPEMENT DES INDUSTRIES AGROALIMENTAIRES EN ALGERIE, European Scientific Journal January 2015 edition vol.11, No.3 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431, p.218
(40) Mohamed Amokrane Nouad, Agro-industries in Alegria, regional expert consultation «agro-industries development : countries of the middle East and North Africa», Cairo, Egypt., 6-7 December, 2009, p.23
(41) Horii khelifa et autres, problimatique du developpement des industries agroalimentaires en algerie, european scientific journal, january 2015, edition vol .11, N3 , p. 219
(42) Mourad boukella, les industries agroalimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance, option méditerranéennes, CIHEAM, 1996, p.8
(43) LE MARCHE DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES EN ALGERIE, revue agroligne N 97 novembre- décembre 2015, p. 23.
(44) Abdelhamid Bencharif et jean Rastoin, concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires : application par la chaine globale de valeur au cas des blés en Algérie, working paper N7, CIHEAM, 2007, p.8.
(45) World Economic forum, the global Competitiveness report 2016-2017, p.97
(46) Ahmed galal, Jean-Louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, rapport de FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, novembre 2010 , p.99
(47) World Economic forum, the global Competitiveness report 2016-2017, p.107
(48) Jean louis Rastoin, Foued cheriet, sécurité alimentaire en méditerranée, un enjeu géostratégique majeur, les notes de IPEMED, N6, janvier 2010, p.5
(49) Ministère des finance, le nouveau modèle de croissance (synthese), juillet 2016, p.12
50 Ministère des finance, le nouveau modèle de croissance(synthese), juillet 2016, p.12.

(51) Les petites et moyennes entreprises alimentaires à l'heur de la qualité, ONUDI, vienne 2005, p.7
(52) La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011, p.39.
(53) Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistiques pme, N29, novembre 2016, p.33
(54) Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistiques pme, N29, novembre 2016, pp. 17, 23, 32
(55) ONS, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISESDE 2005 A 2015, Collections Statistiques N° 201/2016, Série E: Statistiques Economiques N° 88, p. 154
(٥٦) القانون رقم ١٧-٠٤ المؤرخ في ١٦ فيفري ٢٠١٧ المعدل والمتمم لقانون ٧٩-٠٧ المؤرخ في ٢١ جويلية ١٩٧٩ المتضمن قانون الجمارك
(57) des finance, le nouveau modèle de croissance (synthese), juillet 2016, p.14
(٥٨) محمد بوجلال، إصلاح القطاع البنكي والمالي أو الحاجة إلى الانفتاح على المنتجات البديلة، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، ٢٠١٦، ص. ٣٦